أبعاد مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات البلدية:
دراسة في النتائج والدلالات

الباحث

د. ذيب بن محمد الدوسري

جامعة الملك سعود

كلية الآداب – قسم الدراسات الاجتماعية

شكر وتقدير

أتوجه بخالص الشكر والتقدير لمركز بحوث كلية الآداب على دعمة وتشجيعه لإنجاز هذا البحث

الباحث / الدكتور ذيب الدوسري

الملخص

سعت هذه الدراسة الى قراءة المشهد الانتخابي لمجالس البلدية في دورتها الثالثة وما نتج عنه من فوز عدد من النساء بعضوية المجالس البلدية في عدد من المدن والقرى في المملكة العربية السعودية. أيضا هدفت الى معرفة الابعاد الاجتماعية لفوز المرأة ببعض المقاعد في المجالس البلدية، اضافة الى معرفة دلالات ذلك الفوز على النسق الاجتماعي والسياسي مقارنة بالمجتمعات العربية والعالمية. وقد توصلت الدراسة ان هناك اسباب مكنت المرأة من الفوز في بعض المقاعد منها العزوف الواضح في المشاركة الانتخابية بشكل عام، اضافة الى حصول الكثير من الفائزات على الدعم الاسري والعائلي وخصوصا لذوي المكانات الاجتماعية العالية.

كما ان فوز بعض سيدات المجتمع لبعض المقاعد في المجالس البلدية قد يعكس تصورا مبالغا فيه بالتقدم المدني للمجتمع السعودي ومساواة المرأة مع الرجل في المجالات الاجتماعية والسياسية. لذا يجد الباحث ضرورة اعادة النظر في المعاني والدلالات التي صاحبت فوز المرأة في المقاعد البلدية خصوصا في المدن الاكثر تحضرا.

Abstract

This study sought to investigate the electoral scene for municipal councils in its third session, and the resulting number of women membership of municipal councils in many cities, towns and villages in Saudi Arabia. The objective of the study was to discover the social dimensions of women winning some seats in the municipal councils as well as the implications of that winning over the social and political system compared to the Arabian and universal societies.

The study revealed that there were many reasons that enabled women to win some seats in municipal election, such as, clearly reluctant electoral participation in general, as well as family support of winning women especially those who belong to high class.

Furthermore, the fact that some women won some seats in municipal councils may reflect an exaggerated perception of civil progress of the Saudi society and women's equality with men in social and political fields. Therefore, the researcher thinks that there should be a reconsideration of the meanings and implications accompanying women's wining of seats in the municipal council especially in the most urban cities.

المقدمة:

شهد المجتمع السعودي في خلال العشر سنوات الماضية جملة من التحولات والتغيرات من الناحية الاقتصادية والثقافية والسياسية. ولعل الجانب السياسي كان من اهم ما شد انتباه المراقبين بإصدار قرارات بالمشاركة الشعبية من خلال المجالس البلدية في تحديد المواطنين احتياجاتهم وتنفيذ ومراقبة المشاريع الخدمية عن طريق الانتخابات والاقتراع المباشر، وهذا ما يثير علم الاجتماع السياسي لدراسة جوانب تلك المشاركة واهميتها وقراءة وتحليل نتائجها ودلالتها.

تلا ذلك اعلان مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات البلدية ناخبا ومرشحا، والتي تعد من الاحداث التي استقبلها المجتمع السعودي بكافة اطيافه بنوع من المفاجأة والارتباك، ما بين مؤيد ومعارض، وما بين مبارك للخطوة ومتوجس منها.

بدا الحديث حول أهمية مشاركة المرأة في صنع القرار او أهميتها في وضعها في مصاف الرجل وحول تحمل المسئولية من عدمها كمواطنة أولا وأخيرا. وبغض النظر عن نجاحها في نزع القبول المجتمعي من عدمه، او نجاحها في القدرة على استقطاب الناخبين لها، بدا واضحا ان هذه المشاركة حتى وان كانت تعد مشاركة في انتخابات بلدية خدمية، أصبح ينظر لها بشكل مغاير وبمعنى مختلف (العبيدي، ب. ت، والعزاوي ١٤٣٣)

تعد هذه الورقة محاولة علمية جادة تبحث في معرفة وتحليل نتائج الانتخابات البلدية وفي فوز بعض المرشحات ببعض المقاعد ومدى دلالتها اجتماعيا داخل المجتمع السعودي وانعكاساتها داخليا وخارجيا.

الانتخابات البلدية:

بعد دورتين متتاليتين من الانتخابات البلدية، شرعت الحكومة في اصدار تشريعات جديدة وحديثة تحاول على أثرها تفادي الأخطاء السابقة وبعض الممارسات السلبية في عملية الانتخابات وفي طريقة عمل تلك المجالس البلدية.

ومثلت الدورة الانتخابية الثالثة من انتخابات أعضاء المجالس البلدية خطوة واسعة للأمام لمعالجة مثل تلك الإشكاليات، بنظام جديد استحدثت فيه الكثير من التعديلات التطويرية للعملية الانتخابية، التي أقرها نظام المجالس البلدية الجديد الصادر بتاريخ ١٤٣٥/١٠/٤هـ. من أبرز هذه التحديثات التوسع في صلاحيات تلك المجالس، ورفع نسبة أعضائها المنتخبين من النصف إلى الثلثين، وزيادة عدد الدوائر الانتخابية والأعضاء المنتخبين من كل دائرة، واعتماد نظام الصوت الواحد في دائرة انتخابية واحدة فقط، وخفض سن القيد للناخب من ٢١ عاماً إلى ١٨عاماً، ورفع مستوى التأهيل التعليمي للمرشح، بالإضافة إلى الحدث الأهم والأبرز وهو فتح باب مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة، ليمثل ذلك تحولاً كبيراً في المجالس البلدية وتشكيلها.

ولا شك أن تلك التعديلات التطويرية سوف تعطي تجربة انتخابات لأعضاء المجالس البلدية خلال هذه الدورة زخماً كبيراً ومشاركة أوسع، وتؤسس في الوقت ذاته إلى مرحلة جديدة من التنمية البلدية بالمملكة في ظل تنامي الثقافة الانتخابية لدى شرائح المجتمع السعودي التي ينبغي أن تعي دورها في المساهمة بالنهوض بمستوى الخدمات البلدية من خلال المشاركة بقوة في انتخاب الأكفأ والأجدر ليمثلها في هذه المجالس.

مشاركات المرأة في الانتخابات:

ان المشاركة الشعبية في أي انتخابات محلية تعبر عن مصدر الحراك الداخلي الذي تقوم به تلك الانتخابات بشكل عام. فالحركية في المجتمع السعودي وفي كل المجتمعات أيضا عادة ما تعبر حول المشاركة الانتخابية والشعبية للتعبير عن توجهات وتطلعات المجتمع المحلي لبعض القضايا المطروحة، وهي تعكس بالتأكيد الاتجاه العام للراي الشعبي.

ولا يعد حدث مشاركة المرأة في الانتخابات (ناخبا او مرشحا) في كثير من الدول بالأمر الاعتيادي ولا تقتصر دلالته على مساهمتها في أي انتخابات سواء كانت تشريعية او خدمية. بل دائما ما يتعدى ذلك الامر وخصوصا لدى المنظمات الدولية والهيئات الدولية. فتواجد المرأة في هذه المناسبات عند تلك المنظمات

وأيضا في المجتمعات الغربية دليلٌ على قدرة المجتمع على التوافق وحفظ حقوق المرأة (Erinburg,R,2013, Human Rights Watch,1979;).

ونجد ادلة كثيرة على ربط الهيئات الدولية او الدول الغربية مساعداتها الاقتصادية والسياسية بمشاركة المرأة في اتخاذ القرار واعطاءها الحقوق التي يعتقد انها مرتبطة بمدى مشاركتها السياسية او الخدمية (Human Rights ،١٩٧٩ Watch)

تتواجد في بعض الدول مثل الأردن منظمات مثل (FES,1986) و (freedom house,2003) التي تهدف الى مساعدة المؤسسات النسائية في جهودها من أجل تحسين مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كذلك هناك منظمات نسائية مثل (اتحاد النسائي الأردني،١٩٨١و اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة،١٩٩٢) والتي لها دور بارز في التمكين السياسي للمرأة. لذا فمشاركة المرأة في أي انتخابات يعد مؤشرا مهما لتقدم ذلك المجتمع من عدمه. واعطائها حق الانتخاب والترشيح هو رمزا لقدرتها على اتخاذ قرار مصيرها وحرية رأيها.

بدأ الاهتمام حديثا بمشاركة المرأة في الانتخابات في الدول الغربية بالمقارنة مع الرجل (ففي أمريكا استغرقت المرأة ٧٢ سنة منذ ان بدأت المطالبة بحقها في الاقتراع عام (١٨٤٨) ولكن لم تحصل عليه الا في عام ١٩٢٠

(Erinburg,2013).أيضا في بريطانيا واجهت المرأة صعوبات وعراقيل قبل حصولها على حقها في الاقتراع والترشح وحتى حينما سمح لها وضعت لها شروط تعجيزية مثل ان تكون لديها أملاك وان يكون عمرها ثلاثين وما فوق وان تكون حاصلة على شهادة جامعية، هذه الشروط حرمت الأغلبية من النساء البريطانيات من حق الانتخاب او الترشح الى ان صدر تعديل على القانون القديم يسمح للمرأة التي تجاوزت الحادي والعشرين بالاقتراع عام١٩٢٨(www.parliament.uk).

وقد صاحب إعطاء هذه الحقوق او سبقها لدى الكثير من المجتمعات بعض القوانين والالتزامات التي تساهم في مشاركة حقيقية للمرأة وتعطي أهمية في اسهاماتها تفاديا لفشل التجربة او انعكاسات قد لا تنصف المرأة وتعطيها مكانتها وحقوقها.

لكن الكثير من النماذج الدولية لم تنجح في شحذ عزم المرأة للمشاركة بفعالية جيدة. وقد تم وضع قوانين أخرى مثل (الكوته) او التقسيم حتى يتنسى للمرأة اثبات قدرتها وإقناع المجتمع والناخب بأهمية مشاركتها في العملية الانتخابية سواء كانت مرشحة او ناخبة. وقد طبقت هذه الأنظمة خصوصا في الدول النامية مثل مصر والأردن وغيرها من الدول العربية.

بقي ان نتحدث هنا عن ان مشاركة المرأة العربية والإسلامية لها أيضا خصوصية أخرى تختلف عن مشاركة النساء الغربيات في مجتمعاتهن. فالمجتمع العربي والذي عادة ما يوصف بالمجتمع التقليدي الذكوري، لا يحبذ بطبيعته مشاركة المرأة خارج سياق الاسرة والمنزل (الحسين، ٢٠٠٩.مركز اسبار للدراسات،٢٠١٤).

مازال الرجل في كثير من الدول الغربية هو المتحكم بالعملية الانتخابية ترشيحا وانتخابا (وقد اظهر تقرير مقدم إلى الأمم المتحدة من لجنة وضع المرأة بتاريخ ٢٠٠٥ أن مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار الاقتصادي لا تزال منخفضة حتى في البلدان المتقدمة النمو رغم أشكال التقدم التي شهدها تعليم المرأة في انحاء العالم، (العبيدي،ب ت). وقد بدأت مشاركة المرأة في الانتخاب في أمريكا وبريطانيا نتيجة حملات مكثفة من المجتمع المدني والتي كانت تناهض تفرد الرجل في القرارات السياسية والخدمية وبإصرار من تحركات المجتمع المدني حصلت المرأة على حقوقها في الترشيح والانتخاب (Erinburg ,2013).

كما ان المجتمعات العربية وبشكل عام من خلال تجاربها الانتخابية لم تستطع دخول معترك العملية الانتخابية كمستقلة بعيدا عن تأثير الرجل، الا في حالات نادرة. لذا وضعت الأردن نظام الكوتة وكذلك في مصر (العزباوي،٢٠١٤: الزعبي،٢٠٠٤: ،الشرعة و غوانمة،٢٠١١:نفاع ،ب،ت) حتى يتسنى للمجتمع

العربي تقبل مشاركة المرأة ومساهمتها كثقافة تضيف للعمل المدني والاجتماعي الكثير من الإضافات التي يحتاجها المجتمع(الحسين،٢٠٠٩).

المرأة العربية في المجالس البلدية:

لقد سبقت المرأة العربية في الاشتراك في المجالس البلدية المرأة السعودية بمراحل كثيرة، فهي دخلت معترك الانتخابات البلدية في مصر والأردن وفلسطين وبلدان المغرب العربي وبعض دول الخليج قبل البدء في الانتخابات داخل المملكة العربية السعودية. هذه المشاركات وان كانت متنوعة وكثيرة الا ان الكثير من الدراسات (الحسين،٢٠٠٦. بركات،٢٠٠٦.طهبوب،٢٠٠٣) تطرقت لصعوبة تقبل المجتمعات العربية مشاركة المرأة العربية في المجال الخدمي، وقد يكون السبب رفض الرجل التنافس مع المرأة في المجالات العامة او جعلها منافسا له وشريكته في العمل العام.

نجد بعض الدول العربية التي تعد سباقه في منح المرأة حقها في الترشح والانتخاب مثل لبنان وسوريا وجيبوتي الا ان المرأة لم تدخل البرلمان بشكل فعلي الا بعد مضي فترة طويلة مثلا في لبنان لم تدخل المرأة بشكل فعلي البرلمان الا بعد أربعين سنة وفي سوريا بعد عشرين سنه من صدور القرار وفي هذا إشارة الى صعوبات والمعوقات اجتماعية التي تواجهها المرأة (الجزيرة نت،٢٠١٠).

فعلى الرغم من تقدم التعليم والمكانة الاجتماعية لدى المرأة خلافا لما كان عليه سابقا في تلك المجتمعات العربية الا انه مازال هناك رأي قويِ داخل تلك المجتمعات يعتقد بخصوصية المرأة العربية أنه ويجب ان تكون الأولوية الوحيدة لها اسرتها والاهتمام بالنشء، حتى لو كان هناك اهتمام بالشأن العام يجب ان يبقى محدودا وفي اضيق الحدود. قد يتكون هذا الراي العام من الجمع ما بين التقاليد الدينية والعرفية لدى تلك المجتمعات من وجوب تواجد المرأة داخل اسرتها ومن عدم إعطاء المرأة مسئوليات قد تكون خارج حدودها الاسرية او العائلية الكبيرة. إن الصراع القائم ما بين تلك الواجبات الدينية والعادات الاجتماعية التقليدية والحداثة قد ينبع لدى المجتمعات وخصوصا العربية الإسلامية نوعا من التوتر في كيفية مواكبة التطور والتحديث الذي يجري في بلدان العالم اجمع وما بين الحفاظ على الواجبات الدينية والعادات الاجتماعية التقليدية من جهة أخرى.

لذا أصبح من الصعب منافسة المرأة العربية نظيرها الرجل في ميدان يعتقد انه ميدانه وملعبه، ومن الصعب اقناع المرأة نفسها بترشيح امرأة اخرى لوضع التنشئة الاجتماعية التي قد تعارض تلك المشاركة النسائية في العمل الخدمي. رغم اختلاف الوضعيات العربية بسبب اختلاف البناء الوطني للدولة والمجتمع في كل منطقة من المناطق.

مشاركة المرأة السعودية

بما ان مشاركة المرأة العربية في الانتخابات البلدية واجهت الكثير من الصعوبات والعراقيل لأقناع الراي العام العربي بمدى فعاليتها وقدرتها، فمن باب أولى ان تواجه أيضا المرأة السعودية تلك العراقيل والصعوبات، خصوصا وان هذه المشاركة لم تكن فقط مشاركة كناخبه بل أيضا كمرشحه، ومما زاد من تلك الصعوبات على المرأة اقناع المستفيدين من التصويت لها وكذلك أيضا اقناع المرأة نفسها بأهميته صوتها ووجوب مشاركتها في هذه الانتخابات الجديدة.

ومع القرار الملكي بمشاركة المرأة كناخبة ومرشحة في الانتخابات البلدية بدا الصراع القديم الجديد يطفوا على السطح من جديد. فما مدى جواز تلك المشاركة سواء كانت ناخبة او مرشحة؟ لم يقتصر الامر دينيا بل كذلك الى العادات الثقافية التقليدية هل هي تسمح بان تكون للمرأة السلطة والقدرة على اتخاذ قرارات خدمية تخص المدينة ام لا؟ ما مدى تقبل المجتمع لمشاركة المرأة في القرارات التي من

شانها إدارة موارد المدينة وتقديم الخدمات والتسهيلات لجميع سكان الحي او المدينة؟ هذا بالنسبة لترشح المرأة في تلك الانتخابات من حيث المبدأ بقي ما مدى تأثير صوتها ومشاركتها الفعلية في إضافة أصوات إضافية تشكل ثقلا كبيرا في ترجيح مرشح عن الاخر.

هذا الحراك ان جازت تسميته بذلك هل أدى الى تساؤل عام عن مدى تقبل المجتمع السعودي الذي له تجربة بسيطة في الانتخابات بمشاركة المرأة في هذا المجال؟ فحداثة التجربة الانتخابية لها ما يبررها لمعارضي مشاركة المرأة، وعدم استساغة هذه المشاركة. بعكس الذين لهم راي مخالف بقدرة المرأة السعودية على المشاركة كأحد اهم العوامل التي تساهم في رقي المجتمع وتمدنه، حيث اصبحت الانتخابات بشكل عام في أي مجتمع أحد المؤشرات الضرورية لمعرفة تمدن ذلك المجتمع وتقدمه، وخصوصا مشاركة المرأة في الانتخابات واعطائها الفرصة الحقيقية لتساهم وتشارك في التنمية الاجتماعية لأي مجتمع كان.

وفي خصوصية المجتمع السعودي لا نبالغ اننا نجد فعلا الاختلافات بين الممارسات الانتخابية، فهي تختلف كثيرا عن تلك الممارسات في بقية الدول الأخرى. وقد حرصت الحكومة بما فيها وزارة البلدية والشئون القروية على ضبط مشاركة المرأة بالتقيد بالضوابط الشرعية. وهذا بلا شك مصطلح قد يكون مبهما وواسعا في التطبيق.

وقد تبين من الدراسة الاستطلاعية التي قام بها مركز اسبار للدراسات والبحوث والاعلام (٢٠١٤) لتقويم تجربة الانتخابات في المملكة العربية السعودية والتي من ضمن أهدافها معرفة رأي المواطنين نحو مشاركة المرأة سواء في التصويت او الترشح للمجالس البلدية، والتي كانت نتائجها كالتالي ٥٨% من افراد العينة لا يؤيدون مشاركة المرأة في التصويت بينما ١٣% فقط يؤيدون مشاركتها في التصويت، اما فيما يتعلق بالترشح للمجالس البلدية فقد بلغت نسبة غير المؤيدين ٧٢.٥%، بينما لم يتجاوز عدد المؤيدين نسبة١١.٣%.يتضح هنا ان نسبة عدم المؤيدين لمشاركة المرأة في العضوية فاقت نسبة عدم المؤيدين لها في التصويت وفي هذا إشارة الى ان المجتمع السعودي فرق بين عملية التصويت للمجلس البلدي او الترشح له .واشار افراد العينة الغير مؤيدة لمشاركة المرأة في التصويت رفضهم لأسباب اجتماعية بينما في الترشح لعضوية المجالس البلدية الى أسباب دينية واحتلت الأعراف والتقاليد النسبة الأعلى في سبب عدم تأييد مشاركه المرأة في التصويت حيث بلغت ٧٤,٩% ، اما بالنسبة لمشاركة المرأة في عضوية المجالس البلدية بلغت الأسباب الدينية النسبة الأعلى في سبب رفض افراد العينة لمشاركتها حيث بلغت ٦٩,٥%.تلك النتائج تشير ان المجتمع السعودي لايزال متحفظا تجاه دخول المرأة الحياة السياسية العامة والمشاركة فيها(اسبار،٢٠١٤).

وفي دراسة قام بها (السويدي،٢٠٠٢) حول ردود أفعال مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية كمرشحه وناخبة لخصها في ثلاثة اتجاهات: ١-اتجاه مؤيد ومتحمس لمشاركة المرأة القطرية في الانتخابات البلدية ويرى ان مشاركتها حق من حقوقها (الطبقة المثقفة رجال ونساء) ٢- اتجاه يؤيد وجودها ومشاركتها ولكن يفضل ان يتم تعيين المرأة بدل انتخابها٣- الاتجاه الثالث اتجاه معارض لمشاركتها.

إن العمل البلدي بطبيعة الحال هو عمل ميداني وله ارتباطات ومتطلبات على أرض الواقع بلا مكان ولا زمان محددين له، من خلال المتابعات اليومية، وبالتالي فالمرأة الخليجية وفق نسيجها الاجتماعي ووضعها العام وقد تحدثت (العكري،٢٠٠٥:) في مقالتها حول مشاركة المرأة الخليجية في الانتخابات البلدية بان هناك صعوبات في إمكانية تواجد المرأة في مواقع العمل البلدي، بالإضافة إلى طبيعة العمل من خلال نظام المجلس المفتوح والالتقاء بجميع الشرائح والأطياف والألوان وبالتالي يحد من قبول المجتمع لهذا الصنف من الأعمال التي تقوم بها المرأة من واقع الوازع الديني وإرث العادات والتقاليد، إلى جانب طبيعة الوظيفة وخصوصا متابعة الامور الفنية التي تخص البنى التحتية من خدمات المياه والكهرباء وتعبيد الشوارع والتراخيص (العكري،٢٠٠٥)

إضافة الى ذلك عانت المرأة المرشحة وليست الناخبة من الكثير من العراقيل التي لم تستطع من خلالها تحقيق المساواة بينها وبين الرجل المرشح. وهذا بلا شك كان عائقا حقيقيا لها في الوصول الى أكبر قدر ممكن من الناخبين والناخبات وإقناع المشاركين بأهمية التصويت لها. فمن الصعب على المرأة وضع مخيم خاص لها كمنصة انتخابية لها تستقبل بها اهل الحي او تجيب على استفساراتهم ومن الصعب على المرأة السعودية أيضا الدخول في المجالس العائلية او تلقي الدعم الكامل من العائلة والاسرة في التصويت لها. حيث ان جميع تلك الخيارات هي متاحة للرجل بحكم قدرته على التواصل مع الجميع ومشاركة المرشح لجميع المناسبات الاجتماعية للحي وإبراز برنامجه الانتخابي خلافا للمرأة.

استعانت المرأة السعودية بشكل جديد التواصل الاجتماعي وخصوصا توتير في ابراز برنامجها الانتخابي والقدرة على الوصول لأكبر قدر ممكن من الشريحة المطلوبة للتصويت لها والفوز بمقعد انتخابي. فقد اعزى بعض خبراء الدعاية والاعلان استعانة المرشحات بوسائل التواصل الاجتماعي الى قلة التكلفة المادية. كما اشار (المحبوب ،٢٠١٥) بان استخدام المرأة السعودية برامج التواصل الاجتماعي (برنامج توتر وانستقرام والفيس بوك وسناب شات) كان أكثر من غيرها من الوسائل حتى تستطيع ان تشارك مع بقية الحي البرنامج الانتخابي والقدرة على اقناع الاخريات بالتقدم للتسجيل في حقل الناخبين والناخبات.

ومن خلال برامج التواصل الاجتماعي استطاعت المرأة السعودية تجنب الكثير من المحظورات الاجتماعية في الاختلاط بالرجال والبعد عن المنافسة الحقيقية بمقارنة البرامج النسائية الانتخابية بغيرها من البرامج الانتخابية الرجالية.

هناك الكثير من التساؤلات تطرح حول مدى قدرة النساء في الاختيار من غير تأثير الاسرة عليها؟ هل تستطيع المرأة مخالفة ابيها او زوجها في اختيار مرشح او مرشحة عكس رغبة الاب او الزوج؟ هنا يبدا تساؤل اخر حول أهمية اتخاذ المرأة كناخبة الحرية في اختيار التصويت من دون تأثير أحد عليها او اجبارها في تحديد اختياراتها. هذه التساؤلات تستحق البحث عن اجابات خصوصا في ظل وضع الوصاية الابوية او الزوجية على المرأة في جوانب الحياة.

بقي ان نناقش ما كان متوقعا للمرأة في مشاركتها الأولى كمرشحة وناخبة، فمن الطبيعي والاعتيادي وقياسا على تجارب الدول الأخرى وخصوصا العربية، تبقى المشاركة الأولى للمرأة هي مشاركة ضعيفة ومتواضعة، حيث ما يزال القسم الكبير من المجتمع يرى ان الاهتمام بالخدمات البلدية هي من مهام الرجل ومن مسئولياته، ولا يجب ان تحمل المرأة تلك المسئوليات او تلك الأعباء.

كما ان هناك شريحة لا يستهان بها تعتقد في وجوب ان تكون المرأة في محل المساند والمساعد للرجل بدلا من المنافس والخصم له، فضلا ان يكون هذا التنافس في انتخابات فالوضع يصبح اهم وأدق من ناحية اعتقادهم بأهمية مساندتهن

للرجال. لذا ففكرة ان تكون المرأة أيضا منافسا إضافيا في تلك الانتخابات ليست مستحبة لدى الكثير من الرجال.

كذلك إصرار الراي العام السعودي على الاعتقاد في ان فوز المرشحين في الانتخابات البلدية لها دلالات على قدرة المرشحين في شحذ الشارع حول توجهاتهم الثقافية مما اعطى انطباعا سيئا لدى مشاركة المرأة في هذا المجال الخدمي واصبغ عليها نوعا من التغريبية واللبرالية. فمنذ الانتخابات الأولى مازال الراي العام يحاول جاهدا قياس توجه المجتمع السعودي حول الانفتاح او التمسك في ظلال العادات الثقافية التقليدية. حيث يصر الكثير ان نتائج تلك الانتخابات هي مؤشرات تدل على نجاح أي تيار فكري في جذب الراي العام حوله. لذا أصبح هناك انقسام داخل التيارات الفكرية تيار يبحث الفوز واثبات الوجود داخل الشارع السعودي سواء بمشاركة المرأة المنتمية لهذا التيار او ذاك وتيار اخر يعارض في الأصل مشاركة المرأة او حتى احتسابها من ضمن التيارات الإسلامية او المحافظة.

نتائج الانتخابات ودلالتها:

بعد انتهاء التصويت والفرز فازت اكثر من مرشحه في مقاعد البلدية وبشكل غير متوقع بلغ عدد الفائزات ٢٠ فائزة، مما وضع تلك الانتخابات في دلالتها ضمن مؤشرات قد لا تكون صحيحة وليست دقيقة، فقياسا على الدول الخليجية والعربية

نجد ان الانتخابات البلدية مثل في دولة البحرين عام ٢٠٠٢ تقدم لها ٣١ مرشحة لكن لم تفز أي منهن بأي مقعد ، اما في قطر فقد تقدمت ست مرشحات للانتخابات البلدية عام ١٩٩٩ لكن لم تفز أي منهن بأي مقعد(الزهيري، سلام ، فياض،٢٠١٥:العكري،٢٠٠٥: طعمة،٢٠١١) وكذلك في عام ٢٠٠٣ شاركت المرأة القطرية في الانتخابات البلدية والتي كانت من٨٤ مرشحا لكن لم تفز الا واحدة بمقعد عن طريق التزكية وهي السيدة شيخة الجفيري(وصال العزاوي،١٤٣٣). أيضا في الدورة الثالثة والرابعة للانتخابات البلدية لم تفز المرأة الا بمقعد واحد وهي نفس عضوة المجلس البلدي والمرشحة السيدة شيخة الجفيري والتي سبق وان فازت بالتزكية في الدورة الثانية لكن في الدورة الخامسة فازت سيدتان وهما السيدة شيخة الجفيري والسيدة فاطمة الكواري (بوابة الشرق الالكترونية،٢٠١٥). أما في البحرين في ٢٠٠٦ لم تفز النساء الأربع المرشحات للانتخابات البلدية الا بمقعد واحد في الانتخابات البلدية عن طريق التزكية وفي عام ٢٠١٠ فازت نفس العضوة ولكن عن طريق الانتخاب وهي فاطمة سلمان (الزهيري واخرون،٢٠١٥).

ففوز بعض النساء في مقاعد داخل المدن الكبيرة مثل الرياض وجده وغيرها تحتاج منا الى وقفات تحليلية كيفية لتفسير قدرة المرأة على نجاح انتزاع مقاعد من الرجال وقدرتها على تجاوز الكثير من العراقيل التي واجهتها.

ومن خلال الاطلاع على ثلاث دورات انتخابية، نجد ان هناك معدل تناقص ملحوظ للمشاركين في الانتخابات من بين كل دورة والتي تليها، حيث نجد مثلا نسبة المشاركين في الدورة الانتخابية الثانية فقط (١٠٩٢٨٧) ناخب والثالثة (٨٢٨٢٩) ناخبين وناخبات (مركز اسبار للدراسات والبحوث والاعلام،٢٠١٤). وهذا يعطي انطباعا سلبيا لدى الكثير من المجتمع بان هذه الانتخابات وان كان من المفترض ان تتزايد نسبتها من دورة الى أخرى نجد العكس تماما تناقصا، وهذا يخالف الراي المتوقع بزيادة نسبة الاقبال على الاقتراع طرديا لزيادة الوعي الانتخابي لدى الناس وزيادة الرغبة في المشاركة المجتمعية والخدمية لشرائح المجتمع.

الا ان ما يثير الحيرة في الدورة الانتخابية الثالثة انه وبعد ان تم تعديل بعض القوانين مثل مشاركة المرأة وخفض حد سن الانتخاب من ٢١ الى ١٨ عاما، ومع ذلك ينخفض عدد المشاركين من دورة الى اخرى. رغم الآمال المتوقعة من المجتمع ان يكون أكثر مساهمة ومشاركة عن ذي قبل من خلال السماح للمرأة بالمشاركة وخفض سن الانتخاب. فنسبة الاقتراع في الدورة الأولى٦٧.٣٠% وفي الدورة الانتخابية الثالثة نسبة المقترعين تقلصت الى ٤٧.٤٠% (وزارة البلدية والقروية الانتخابات،٢٠١٦)، وهذا قد يعطي انطباعا بانه مازال الكثير من شرائح المجتمع غير مقتنعين بجدوى المشاركة في

العملية الانتخابية وكذلك أيضا انسحاب البعض وعزوفهم عن المشاركة مرة أخرى (مركز اسبار للدراسات والبحوث والاعلام،٢٠١٤ ;Alghamdy,2011).

لا تقتصر ظاهرة العزوف عن المشاركة في الانتخابات المجتمع السعودي بل أصبحت هي ظاهرة عالمية منتشرة في كل اصقاع العالم. وقد تحدثت الكثير من الدراسات واستطلاعات الراي العالمية عن عزوف كبير للمشاركة الانتخابية وقد تكون لعدة أسباب قد يكون معاقبة للسياسيين وعدم اقتناع الناخب بالمرشحين وتغيير الواقع للأحسن، إضافة الى عدم احساسهم بصدق الوعود التي يطلقوها المرشحين في الإصلاحات والبرامج الانتخابية.

نجد مثلا في دراسة (Ferwerda ،٢٠١٤) في النمسا ان نسبة المشاركة بدأت تقل في الانتخابات الاتحادية منذ بدء التنازل عن الانتخاب الالزامي الذي كان معمول فيه. اضافة الى ذلك في كندا تحدثت الكثير من الدراسات ان هناك نسبة انخفاض في المشاركة الانتخابية تعدت ٣٨% من ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥ (Anthony،٢٠١٦) و(Turcotte،٢٠١٥) ، في المملكة المتحدة أيضا هناك الكثير من الدراسات التي تعتقد ان هناك عزوف كبير عن المشاركة في الانتخابات بشكل عام ويتركز هذا العزوف عند الشباب بشكل اكبر. (2002,Russell and others) و(Henn،٢٠١١)

(Phelps،٢٠٠٦).وقد تبين في دراسات (Roberts،٢٠٠٩) و (Levine and Lopez،٢٠٠٢) عن الولايات المتحدة الامريكية انه منذ عام ١٩٧٢ والمشاركة الانتخابية سواء كانت الرئاسية او في الولايات تضعف تدريجيا بين الناخبين. جميع تلك الدراسات الغربية تركز على انه هناك تناقص في اعداد الناخبين بشكل كبير وخصوصا لدى الشباب، حيث ان تلك الانتخابات لم تعد جاذبه لهم ولا تلامس همومهم واحتياجاتهم العصرية.

وهذا ينعكس بشكل كبير داخل المجتمع السعودي، فبالرغم من انكفاء الكثير من التيارات الشعبية وانخفاض حماستها في الدورة الثالثة حينما كانت متشنجة ومتحمسة بعض الشي في الدورة الأولى بلغت نسبة المقترعين ٦٧.٣٠% للرجال. بدأت المرأة حماستها في اثبات وجودها وإعلان ترشحها وتوقعها الزائد نحو كسب الأصوات والمقاعد البلدية كتجربة أولى. وهذا ما يكون قد ساعد وبشكل كبير في فوز المرأة وحصد بعض المقاعد حينما كان الكثير من المراقبين يعتقدون فشلها في تحقيق أي مقعد اسوة بالبلدان العربية المجاورة كمشاركة أولى لها.

كما ان الملاحظ ان فوز المرأة السعودية في بعض المدن الحضرية حيث قلت حماسة التيارات الفكرية المتعارضة وقلت المشاركة الرجالية ذات الزخم الفكري الاكبر. بينما فشلت المترشحات في تحقيق أي فوز داخل المدن

الصغيرة والقرى لتأثير دور القبيلة والعائلة والذي مازال طاغيا في تلك المناطق، ففي مناطق الاقل تحضرا والقبلية لم تفز المرأة بأي مقعد سوى في دوائر الاقبال كان فيها ضعيفا مثلا المجلس البلدي لقليبة فازت امرأة ب ١٥ صوت فقط كذلك في المجلس البلدي الواديين امرأة ب ٣١ صوت (وزارة البلدية والقروية الانتخابات،٢٠١٦)، بينما استطاعت تحقيق بعض التفوق وحصد بعض المقاعد نسبيا امام الرجل في المدن الأكثر تحضرا بعيدا عن سطوة القبيلة والعائلة الممتدة. وبالإضافة الى ذلك، ومع نظرة تحليلية للمرشحات الفائزات في المقاعد نجد ان لديهن الكثير من العلاقات الاجتماعية والشخصية والتي وُظفت وساعدت بشكل كبير في فوزهن بالمقاعد البلدية بخلاف أولئك المرشحات اللاتي لم يتمكّن من تكوين شبكات اجتماعية واسعة وعلاقات كبيرة لحفز شرائح المجتمع للتصويت لهن.

ويتضح ان غالبية الفائزات اما انهن سيدات "المجتمع المخملي" ولديهن القدرة المالية والاجتماعية لحفز الناخبين والناخبات لصالحهن، او ان لديهن القدرة على التواصل من خلال استعمالهن الوسائل الجديدة الاجتماعية الالكترونية وتوظيفهن العلاقات الشخصية الواسعة، خلافا للرجل الذي اعتمد على الوعود السابقة التي أطلقها ورغبة الرأي الشعبي السعودي في العزوف عن اولئك

المرشحين لعدم قدرتهم تحقيق تلك الوعود، ومعاقبتهم بعدم التصويت لهم مرة أخرى.

في خضم هذه العملية وفي سياق وبتأثير بعض الإجراءات الجديدة لهيئة الانتخابات والتي حدت من قدرة المرشح على التواصل الواسع مع شرائح المجتمع بمنع المهرجانات الانتخابية ووضع الاعلانات الكبيرة قلت رغبة الناخبين في التصويت للمرشحين وخصوصا ان الكثير منهم قد سبق له الفوز سابقا في الانتخابات وفشل في تحقيق الوعود التي أطلقها قبيل انتخابه في الدورة السابقة. بدا ان تحقيق المرأة الفوز في بعض المقاعد الحضرية امر منطقيٍ يفسر سبب فوزهن على الرجال.

الخاتمة

من خلال تحليلنا الاجتماعي للعملية الانتخابية يبدو ان هناك عوامل ساعدت كثيرا على فوز المرشحات بمقاعد حتى لو كانت قليلة ومحدودة نوعا ما. نجد منها عزوف الكثير من شرائح المجتمع والتي عادة ما كانت تصطف وراء الشعارات الدينية او الأيديولوجية. بالإضافة الى ان تقييد الحملات الاعلانية والتي يفترض ان الرجال هم أكثر المستفيدين منها في تعزيز المهرجانات الانتخابية وحث الكثير من الافراد للتصويت من خلال تلك المهرجانات، فقدت الدورة الثالثة تلك القدرة على حث المجتمع على الرغم من تخفيض سن

الانتخاب ومشاركة المرأة في التصويت والترشيح. كما بقي ان المجتمعات الأقل تحضرا في المجتمع السعودي تحت السيطرة الذكورية وتحت قرار القبيلة والعائلة والتي لم تعط المرأة فرصة في المنافسة في القرار الخدمي والمشاركة في المجالس البلدية.

لذا ففوز بعض المرشحات في الحصول على بعض المقاعد البلدية في المناطق الأكثر تحضرا لا نعتقد انه يشكل مؤشرا واضحا حول تحقيق المرأة لحقوقها المشروعة داخل المجتمع السعودي، حيث لا يزال الطريق طويل لصدور تشريعات وتعديل اعراف قانونية وعرفية لتمكين للمرأة من اتخاذ كافة قراراتها الشخصية والانتخابية بعيدا عن الضغوط المجتمعية.

كما ان حصول المرأة على بعض المقاعد البلدية لا يعني بالضرورة حصولها على كافة حقوقها او مساواتها في الامتيازات التي يحصل عليها الرجل. بل تحتاج الى الكثير من المساعدة في تحفيز وتفعيل القرارات والتشريعات الإدارية لنيل بعض الحقوق التي لاتزال تحت وصاية الرجل: من حقوق الاسرة والعمل والمراجعات الحكومية اسوة بالرجال. ويأمل الباحث ان يساهم عمل المرأة في المجالس البلدية في كسب الكثير من الامتيازات والحقوق التي باتت ولا تزال تفقدها، بالإضافة الى الحاجة الى تغير نوعي في نظرة المجتمع لعمل المرأة في المجال العام والخدمي للمجتمع.

المراجع العربية:

- بركات، نظام. (٢٠٠٦). التحديات التي تواجه العمل البرلماني للمرأة الأردنية. الملتقى العربي الإقليمي. المشاركة النسائية في البرلمانات العربية. الاتحاد النسائي الأردني العام. عمان. الاردن. ص:١٧٧٥-١٨٤.
- بوابة الشرق الالكترونية. (٢٠١٥). قطر تنتخب وسط أجواء مفعمة بالديمقراطية. الأربعاء ١٣-٥-٢٠١٥
- الجزيرة نت. (٢٠١٠). المشاركة السياسية للمرأة عربيا وعالميا. www.aljazeera.net/news/.../2010/3/7
- الحسين، ايمان. (٢٠٠٩). مشاركة المرأة في المجالس البلدية الاردنية. المؤتمر الإقليمي حول: واقع وافاق مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي.
- الزعبي، يوسف. (٢٠٠٤). اضواء قانونية على الكوتا وعلى نظام التقسيمات الإدارية، ورقة مقدمة، مركز القدس، عمان.
- الزهيري، ابوبكر وسلام، طارق و فياض، خالد. (٢٠١٥). المرأة البحرينية في المجلس الوطني تحديات الحاضر وآفاق المستقبل. معهد البحرين التنمية السياسية.

- السويدي، وضحى. (٢٠٠٢). ورقة عمل مقدمة الى "ندوة المرأة والسياسة ودورها في التنمية " – المجلس الأعلى لشؤون الأسرة / الدوحة – قطر " الفترة من ٢١ – ٢٣ أبريل ٢٠٠٢م.
- الشرعة، محمد وغوانمة، نرمين. (٢٠١١). الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الاردني من وجهة نظر المرأة الأردنية. منشورات مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- الصباغ، امل. (١٩٩٧). عمل وتقدم المرأة في الخدمة المدنية الأردنية. دراسة دكتوراه. جامعة نوتنجهام: بريطانيا.
- طهبوب، عبير. (٢٠٠٣). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية.
- طعمه، اسراء. (٢٠١١). أي دور للمرأة القطرية في انتخابات المجلس البلدي؟ المرأة القطرية والانتخابات: رؤية في حضور وحظوظ المرأة خلال الاستحقاقات البلدية. ميدل ايست اون لاين. ٢٠١١-٠٢-١٣

  www.middle-east-online.com/?id=10496
- العبيدي، بشرى. (ب،ت). دور المرأة في عملية صنع القرار وتولّي المسؤوليات. جامعة بغداد.

- العزباوي، يسري. (٢٠١٤). البحث عن التمثيل المفقود: النساء في البرلمان المقبل. المركز العربي للبحوث والدراسات.www.acrseg.org/5850
- العزواي، وصال. (١٤٣٣). المرأة العربية والتغيير السياسي. دار أسامة للنشر والتوزيع: الأردن.

  www.al-sharq.com/news/details/337010
- العكري، سكينة. (٢٠٠٥). مشاركة المرأة في المجالس البلدية بين الرفض والقبول. جريدة الوسط، العدد ٩٨٦،الخميس ١٩ مايو ٢٠٠٥.
- مركز اسبار للدراسات والبحوث والاعلام. (٢٠١٤). تقويم تجربة الانتخابات في السعودية: أسباب المشاركة من عدمها في انتخابات المجالس البلدية.
- المحبوب، عمر. (٢٠١٥). حملات الانتخابات تستقطب مصممين هواة وتشعل تويتر. جريدة الحياة. ٢٠١٥/١٢/٠٤
- نفاع، املي. ب،ت. المرأة الأردنية والمشاركة السياسية وصنع القرار.
- نفاع، املي. ب،ت. تجربة المرأة الأردنية من أجل الوصول إلى البرلمان.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة اعتمدتها الجمعية العامة وعرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام. ١٩٧٩. منظمة مراقبة حقوق الانسان (.https://www.hrw.org/legacy/arabic/un-files/text/cedaw.htm
- وزارة البلدية والشئون القروية، الانتخابات البلدية ٢٠١٦

المراجع الأجنبية:

Alghamdy, S. S. G. (2011). Step towards democracy?: 2005 municipal elections in Saudi Arabia (Doctoral dissertation, CARDIFF UNIVERSITY (UNITED KINGDOM))

Anthony, L. Youth Engagement in Politics in Canada. http://www.ifsd.ca/web/default/files/Policy%20Briefs/Policy%20Brief%20-%20Youth%20and%20Political%20Engagement%20(English).pdf

Erinburg, R.(2013). IMPORTANCE OF WOMEN'S SUFFRAGE. maser study. university of Athabasca, Alberta.

Ferwerda, J. (2014). Electoral consequences of declining participation: A natural experiment in Austria. *Electoral studies*, *35*, 242-252. http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0261379414000109

Henn, M., & Foard, N. (2012). Young people, political participation and trust in Britain. *Parliamentary affairs*, *65*(1), 47-67. http://pa.oxfordjournals.org/content/65/1/47.short

Levine, P., & Lopez, M. H. (2002). Youth voter turnout has declined, by any measure. *Report from The Center for Information & Research on Civic Learning & Engagement (CIRCLE), College Park, MD*. http://pweb.jps.net/~lsbonnin/mark/docs/MeasuringYouthVoterTurnoutFinal.pdf

Phelps, E. (2006). *Young adults and electoral turnout in Britain: Towards a generational model of political participation*. Sussex European Institute.

Roberts, D. S. (2009). Why We Don't Vote: Low Voter Turnout in US Presidential Elections. http://trace.tennessee.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2373&context=utk_chanhonoproj

Russell, A., Fieldhouse, E., Purdam, K., & Kalra, V. (2002). Voter engagement and young people. *London: The Electoral Commission*.

/The Women's Rights Movement, 1848–1920 http://history.house.gov

Women and the vote. http://www.parliament.uk/

Turcotte, M. (2015). *Political participation and civic engagement of youth*. Statistics Canada. http://www.statcan.gc.ca/pub/75-006-x/2015001/article/14232-eng.pdf